A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCP/33/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 22 نوفمبر 2021

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، من 6 إلى 9 ديسمبر 2021

مقترح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول تبادل المعلومات بشأن الآليات التي تتبعها مكاتب الملكية الفكرية في الفحص السريع للبراءات

وثيقة من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على مقترح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول تبادل المعلومات بشأن الآليات التي تتبعها مكاتب الملكية الفكرية في الفحص السريع للبراءات، لكي تنظر فيه اللجنة في إطار البند 7 من مشروع جدول الأعمال المعدّل: جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض.

2. *إن أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات مدعوون إلى النظر في محتوى المرفق.*

[يلي ذلك المرفق]

مقترح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول تبادل المعلومات بشأن الآليات التي تتبعها مكاتب الملكية الفكرية في الفحص السريع للبراءات

من المسلّم به منذ قرون أن نظام البراءات "يصب زيت المصلحة على نار العبقرية عند اكتشاف وإنتاج أشياء جديدة ومفيدة".[1] وفي سياق عالم سريع التحرك تطغى عليه التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المتطورة، باتت حماية البراءات تشكّل الدافع الرئيسي لتشجيع المبتكرين على تحويل أفكارهم الإبداعية بسرعة إلى منتجات يمكن للجمهور استخدامها والاستفادة منها والاستمتاع بها. وتدرك مكاتب البراءات في جميع أنحاء العالم أهمية التوقيت في منح البراءة. ويُعد التوقيت الذي تُفحص فيه البراءات أحد الاعتبارات الرئيسية التي تشغل بال المبتكرين عندما يجلبون منتجاتهم وخدماتهم إلى السوق. ويتضح ذلك من آليات الفحص المختلفة التي تطبقها مكاتب البراءات لإتاحة بعض المرونة لمستخدمي النظام من أجل الحصول، بأسرع وقت ممكن، على حماية لأكثر ابتكاراتهم أهميةً وإلحاحاً.

وتُعتبر مدة معالجة البراءات وتقييمها في الوقت المناسب من الاعتبارات ذات الأهمية بالنسبة إلى العديد من آحاد مكاتب البراءات أهمية. ويمكن أن تتأثر مدة معالجة البراءات بمجموعة متنوعة من الظروف والسمات - طاقم الفاحصين، وموارد تكنولوجيا المعلومات، وحجم الملف المودع، والطابع المعقد للتكنولوجيا الواردة في الطلبات، وحجم الطلبات، على سبيل المثال لا الحصر. وقد تكون بعض العوامل خارجة عن سيطرة مكاتب البراءات، مثل نقص الموارد أو الارتفاع المفاجئ في الطلبات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتسبب التأخيرات الكبيرة في معالجة الطلبات أو منح حقوق البراءات، بغض النظر عن السبب، في تأخير تسويق تلك التكنولوجيات. ويمكن أن يكون الحصول على حق البراءة الخطوة الأولى نحو عقد اتفاقات تمويل أو شراكات أعمال أو أنشطة تسويق أخرى ضرورية لتحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات وخدمات متطورة يستفيد منها الجمهور. وعلى نطاق أوسع، يمكن أن يؤثر أي تأخير في منح حقوق البراءات على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول أو المناطق. ويمكن أن تؤثر تلك التأخيرات أيضًا على الابتكارات المحلية ذات الصلة، التي قد تعتمد على رأس المال الاستثماري لتمويل البحث والتطوير.

ويتطلع العالم أكثر من أي وقت مضى إلى التكنولوجيا لمعالجة بعض القضايا الإنسانية الأكثر تحديًا وتخفيفها وحلّها، سواء كان ذلك تغير المناخ العالمي، أو جائحة كوفيد-19، أو حالات الطوارئ العالمية الأخرى التي لم تُواجه بعد. ويستفيد الجمهور من النشر السريع لتلك التكنولوجيات. وفي السنوات الأخيرة، استجابت مكاتب نظام البراءات العالمي بشكل مثير للإعجاب من خلال تنفيذ آليات مختلفة لضمان ألا تؤدي التأخيرات المسجّلة في مكاتب البراءات إلى إعاقة تطوير التكنولوجيات اللازمة لمواجهة التحديات الرئيسية.

ورغم أنه من المرغوب فيه على المدى البعيد تقليص مدة معالجة مجمل سجلات الطلبات المودعة لدى المكاتب كي تبلغ مستواها الأمثل، فقد يكون من الصعب تحقيق ذلك الهدف على المدى القريب أو حتى على مدى عدة سنوات. وبناء عليه، بادرت مكاتب البراءات منذ عدة سنوات إلى تنفيذ برامج الفحص السريع التي تتيح لمودعي طلبات البراءات المؤهلين إمكانية فحص طلباتهم على الفور و/أو على وجه السرعة.

فعلى سبيل المثال، في 8 مايو 2020، أسّس مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية البرنامج الرائد لفحص الطلبات المرتبطة بكوفيد-19 على جناح الأولوية. وخُصص ذلك البرنامج القائم على الفحص السريع لطلبات البراءات التي تغطي التكنولوجيات التي يمكن أن تساعد في مجابهة الجائحة العالمية. وقد سهّل ذلك البرنامج تسريع تسويق التكنولوجيات الأساسية اللازمة لمواجهة الأزمة العالمية الحالية. وعلى الرغم من أن مدة معالجة البراءات في مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية هو من أقصر مدد المعالجة المعمول بها في العالم (ما يقارب عامين بين التسجيل واتخاذ القرار النهائي)، إلا أن الفحص السريع المتاح في إطار البرنامج الرائد المذكور سمح للمكتب بالتعامل مع وضع مستعجل من أجل المصلحة العامة.

وفيما يلي بعض من العوامل العديدة التي تبرّر اللجوء إلى الفحص السريع لطلبات البراءات في المكاتب حول العالم:

- عمر مودع الطلب أو حالته الصحية؛
- الأمن القومي أو حالة طوارئ وطنية (على سبيل المثال، كوفيد-19)؛
- قطاعات مستهدفة (مثل التكنولوجيات الخضراء أو علاجات السرطان)؛
- رسوم إضافية مقابل الخدمة؛
- دعاوى عالقة؛
- تحسين كفاءة المكاتب من خلال اتفاقيات تقاسم العمل في مجال البراءات.

[1] أبراهام لنكولن، محاضرة عن "الاكتشافات والاختراعات"، 6 أبريل 1858.

وعلى الرغم من علم الجمهور بوجود برامج الفحص السريع المذكورة، إلا أن ذلك الجمهور لا يتعدى عادة بعض البلدان فقط، ولا يوجد أي مكان تتوافر فيه معلومات شاملة حول البرامج المختلفة المتاحة في جميع أنحاء العالم. ومن شأن وثيقة معلومات موحّدة عن جميع برامج الفحص السريع السارية في كل من مكاتب البراءات حول العالم أن تكون موردا لا يُقدر بثمن لمودعي طلبات البراءات والجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير برامج الفحص السريع المذكورة وتحسينها وصقلها بمرور الوقت بناءً على الخبرة العملية التي اكتسبتها مكاتب البراءات المختلفة في تنفيذها. وسيساعد تقاسم الخبرات والمعلومات حول تلك البرامج في تحسين فهم كيفية عملها. كما سيُثري ذلك التقاسم القاعدة المعرفية لمكاتب البراءات التي تنظر في إمكانية تنفيذ نوع من أنواع برامج الفحص السريع، أو تلك التي هي بصدد تنفيذه حاليًا. وتُعد اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، بفضل خبرتها العالمية في مجال قانون البراءات وممارساته، الهيئة المناسبة على صعيد الويبو لعقد مناقشة في هذا الصدد. وبالنظر إلى تنفيذ بعض مكاتب البراءات في الآونة الأخيرة برامج الفحص السريع في سبيل التصدي لجائحة كوفيد-19، والتحديات العالمية الأخرى، حان الوقت الآن لاستهلال مناقشة حول هذا الموضوع.

ومن المقترح، على وجه الخصوص، أن تستكشف اللجنة المناهج المختلفة التي تستخدمها مكاتب البراءات الوطنية والإقليمية لتسريع فحص بعض طلبات البراءات. ويهمّنا الاستماع إلى الدول الأعضاء بشأن ممارساتها الحالية في مجال الفحص السريع وكذلك بخصوص ما يلي:

أ) الأسباب وراء تسريع الفحص؛

ب) والترتيبات المؤسسية الداخلية لتسهيل عمليات الفحص السريع؛

ج) وتخصيص الموظفين و/أو الموارد؛

د) والأهداف المنشودة من برامج الفحص السريع؛

هـ) والتفاعل بين مدد المعالجة الحالية وأهداف الفحص السريع؛

و) والتعاون مع مكاتب البراءات الأخرى (إن وجد)؛

ز) وأي تكاليف إضافية مقابل إجراء فحص سريع.

كما يهمّنا الاستماع إلى الجهات المراقبة، بما في ذلك جمعيات المستخدمين، فيما يتعلق بتجاربها في استخدام برامج الفحص السريع الحالية والجوانب التي تراها مفيدة في تلك البرامج، فضلاً عن أي تحديات مطروحة أو تحسينات محتملة يمكنها تحديدها.

ونتطلع إلى تقاسم تجربتنا الخاصة مع برامج الفحص السريع داخل مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية ومعرفة المزيد عن تجارب وممارسات أعضاء اللجنة الآخرين.

[نهاية المرفق والوثيقة]